الموقف المصري من حرب غزة

أهميته؛ واعتباراته؛ ومحاوره؛ وانعكاساته؛ وسيناريوهاته المستقبلية

(ورقة سياسية)

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يوسف خطاب
باحث أول
مركز الخليج للأبحاث

عندما أعلنت إسرائيل الحرب على قطاع غزة، ردًا على ما قامت به عناصر المقاومة الفلسطينية (حماس) على بعض المستعمرات الإسرائيلية المتاخمة للقطاع في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، دعت الدول العربية، وغيرها من بعض دول العالم، إلى وقف التصعيد ــ وخصوصًا بعد المجازر التي ارتكبتها إسرائيل ضد المدنيين في غزة ــ منوهةً إلى أن ما قامت به حماس هو نتيجة السياسات التي اتبعتها سلطات الاحتلال من حصار للقطاع واعتداء متكرر من الجيش الإسرائيلي والمستوطنين على الشعب الفلسطيني، واستفزاز مشاعرهم الدينية بتدنيس المسجد الأقصى، والاستيلاء على منازلهم وهدمها، والتوسع في بناء المستوطنات على أراضيهم... إلى غير ذلك من الأسباب التي دفعت بعض الفلسطينيين إلى خيار المقاومة المسلحة، بعدما يئسوا من الحصول على حقوقهم المشروعة عبر المحاولات السلمية العديدة، والتوقيع على اتفاق أوسلو الذي لم تنفذ منه إسرائيل سوى مرحلته الأولى فقط

ومع أهمية المواقف العربية تجاه الحرب على غزة، يبقى للموقف المصري أهميته الخاصة في تلك الحرب؛ لاعتبارات: تاريخية، وقومية، وجيوسياسية، وأمنية، وإنسانية؛ وهو ما ستتناوله هذه الورقة بالرصد منذ بدء الحرب حتى الآن، موضحةً أهميته؛ واعتباراته؛ ومحاوره؛ وانعكاساته؛ وسيناريوهاته المستقبلية المتوقعة

أهمية الموقف المصري واعتباراته

تعود أهمية الموقف المصري تجاه الحرب على غزة إلى القيود السياسية والتاريخية والقومية، التي تفرض على القيادة المصرية تقدير مواضع خطاها وتدقيق مواقفها الرسمية تجاه طرفي الحرب بعناية وحذر شديدين؛ فالعلاقات المصرية ــ الإسرائيلية محكومة باتفاقية سلام ملزمة للطرفين بنودها وقيودها؛ والعلاقات المصرية ــ الفلسطينية، علاقات ذات وشائج تاريخية وقومية ودينية وسياسية، تفرض على القيادة والشعب في مصر التزامات أدبية وأخلاقية وسياسية، حيث تعتبر القضية الفلسطينية بالنسبة لمصر ــ قيادةً وشعبًا ــ قضية محورية مركزية، لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها أو التعامل معها كقضية عابرة

وانطلاقًا من تلك الأهمية، كان الموقف المصري تجاه الحرب في غزة تحت المجهر وقيد المتابعة الدقيقة، سواء من طرفي الصراع ــ الإسرائيليين والفلسطينيين ــ أو من جميع دول العالم، لرصد مواقفها ــ الرسمية والشعبية ــ سياسيًا وإعلاميًا واجتماعيًا تجاه الحرب؛ ومدى توافق تلك المواقف مع الاعتبارات الراسخة تجاه فلسطين وشعبها، الذي يرى في مصر الشقيقة الكبرى، الداعمة والمساندة لهم من أجل استرداد حقوقهم، والمؤثرة في مسارات ومآلات صراعهم،

وذلك لاعتبارات عديدة، منها:

- عمق العلاقات التاريخية بين مصر وغزة، التي كانت تحت الإدارة المصرية منذ عام ١٩٤٨م وحتى عام ١٩٦٧م، وهو ما جعل لغزة وأهلها مكانة ومساحة عريضة في الوجدان المصري، الشعبي والرسمي ، في الماضي والحاضر.
- الموقع الجيوسياسي الهام لغزة بالنسبة لمصر، كونها تلاصق الحدود الشمالية الشرقية المصرية، حيث يصل طول الشريط الحدودي بين قطاع غزة ومصر إلى 12 كيلومترًا، مع بوابة رئيسية واحدة. وهو ما يجعلها عنصرًا هامًا في الحفاظ على الأمن القومي المصري، عسكريًا وأمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، والتأكد من عدم اختراقه عبر الحدود الشمالية الشرقية لمصر.
- أهمية مصر الاقتصادية للقطاع، حيث يعد معبر رفح البري الذي يربط بين مصر وغزة، هو الشريان الذي يمد غزة باحتياجاتها ومتطلباتها الحياتية، فضلًا عن كونه الممر

الوحيد، الذي يدخل منه آلاف الفلسطينيين شهريًا للعلاج أو الدراسة، أو التوجه إلى أي مكان في العالم؛ الأمر الذي جعل لمصر تأثيرًا مركزيًا في الشأن الفلسطيني.

- قبول إسرائيل وحماس بدور مصر كوسيط موثوق وحصري لحل الأزمات التي نشأت بينهما بسبب المعارك المتعاقبة ــ منذ سيطرة حماس السلطة في القطاع عام ٢٠٠٧م، إثر فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، عام 2006م ــ وقيام إسرائيل بفرض الحصار على غزة منذ ذلك الحين؛ حيث كان لمصر دور واضح في تهدئة الأوضاع إبان اندلاع العمليات العسكرية بينهما، والتي تمت في الأعوام: (2008–٢٠٠٩م)، و(٢٠١٢م)، و(٢٠١٤م)، و(٢٠٢١م)، و(٢٠٢٢م)؛ وصولًا إلى الحرب الحالية، التي تشترك فيها قطر مع مصر في الوساطة بين الطرفين لأول مرة.
- التزام مصر الدائم ــ حكومةً وشعبًا ــ بدعم الحقوق الفلسطينية المشروعة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، والعمل على توفير حياة آمنة وكريمة للفلسطينيين، وبخاصة في القطاع.

الموقف المصري من الحرب على غزة ومحاوره:

بدأ الموقف المصري مع الساعات الأولى لاندلاع الحرب على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، حيث وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي «بتكثيف الاتصالات المصرية، لاحتواء الموقف في قطاع غزة ومنع المزيد من التصعيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين». ومنذ ذلك الحين وحتى إعداد هذه الورقة، تواصل الرئاسة والخارجية المصرية جهودهما السياسية والدبلوماسية المكثفة ــ على المستويين الإقليمي والدولي ــ لوقف الحرب على المدنيين في قطاع غزة، والانتقال إلى البحث عن حلول سلمية لهذا الصراع التاريخي المتجدد، والقضاء على أسبابه، لجلب الأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها؛ فلا يكاد يمر يوم منذ بدء الحرب دون استقبال أو اتصال مع قادة دول العالم وكبار المسؤولين، لمناقشة الأوضاع وتطورات الموقف، والبحث عن سبل عملية لوقف نزيف الحرب وتداعياتها التي تزداد سوءًا ووحشية وخطورة على المنطقة والعالم.

واتبعت مصر سياسة متوازنة، وتحلت بالحكمة والحزم في إدارتها للأزمة وتطوراتها؛ حيث وصف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ردة الفعل الإسرائيلية على عملية (طوفان الأقصى) ــ عند لقائه لوزير الخارجية الأمريكي يوم ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣م ــ بأنه: «... يتجاوز حق الدفاع عن النفس من جانب إسرائيل، ويتحول إلى عقاب جماعي لقطاع غزة، الذي فيه (٢,٥) مليون فلسطيني». وحرص الرئيس المصري في لقائه لوزير الخارجية الأمريكي ــ الذي انحازت إدارته بشكل مطلق لإسرائيل، وبررت لها إفراطها في استخدام ضد سكان القطاع بدعوى (الدفاع عن النفس) ــ على توضح الأبعاد التاريخية والسياسية والإنسانية، التي دفعت حماس لما قامت به من هجوم على غلاف غزة، بما ترتب عليه من رد فعل إسرائيلية بقوله: « لا بد أن نعلم أن هناك تراكم لحالة الغضب والكراهية على مدار أكثر من (٤٠) عامًا، بسبب عدم وجود أفق لإيجاد حل للقضية يعطي أمل للفلسطينيين»

وبناءً على تلك الرؤية الشاملة للحرب الحالية في أطرها: التاريخية والسياسية والأمنية والإنسانية، انطلقت السياسة والدبلوماسية المصرية للعمل على احتوائها، ووقف تطوراتها، حتى لا تفضي إلى تداعيات أكثر خطورة تهدد أمن المنطقة واستقرارها، وخصوصًا إذا تدخلت أطراف أخرى في الصراع. وتجسد الموقف المصري من الأحداث في عدة محاور رئيسة تمثلت فيما يلي

أولًا: بيان الموقف المصري من الحرب

وقد أوضحه الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمته الافتتاحية للقمة الدولية، التي استضافتها القاهرة، في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٣م، لبحث مستقبل القضية الفلسطينية وعملية السلام، ووقف التصعيد في قطاع غزة، وشاركت فيها ٣١ دولة، و(٣) منظمات دولية، وعدد من الشخصيات الاعتبارية في العالم. وقد لخص الرئيس الموقف المصري في أربع نقاط رئيسة وهي:

- بذل مصر ما في وسعها لإحياء مسار السلام، والذي دعت من أجله لعقد القمة.
- التأكيد على أن حل القضية الفلسطينية، لن يتحقق عبر الحرب وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وإنما من خلال العدل وحصول الشعب الفلسطيني على حق تقرير مصيره.
- أن الحلول القائمة على تصفية القضية الفلسطينية، لن تكون على حساب مصر.
- حرص مصر على ألا تغلق معبر رفح، الذي يتم من خلاله وصول المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني داخل القطاع، وأن تعطيله عن العمل يعود إلى استهدافه بالقصف من قبل القوات الجوية الإسرائيلية.

ثانيًا: التأكيد على ثبات موقف مصر الداعم للقضية الفلسطينية

حرصت القيادة المصرية منذ الأيام الأولى للحرب على تأكيد موقفها الثابت من القضية الفلسطينية، حيث أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي على ذلك في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، بالقول: «مصر لن تتخلى عن التزامها بالقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية». كما أكده وزير الخارجية المصري (سامح شكري) لأمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس المجلس الفلسطيني الأعلى للشباب والرياضة (جبريل الرجوب)، في لقائهما يوم 7 نوفمبر ٢٠٢٣م، عبر التصريح بأن موقف مصر الثابت هو عدم السماح لأية محاولات تستهدف النيل من حقوق الشعب الفلسطيني أو تصفية القضية الفلسطينية؛ وأن السبيل الوحيد لإرساء السلام الشامل والتعايش في المنطقة هو من خلال دعم حل الدولتين، وإقرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية

كما أكدت مصر على هذا الموقف في البيان الصادر عن القمة التي جمعت بين الرئيس المصري والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين في مصر، يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣م، حيث نص البيان على تأكيد الزعمين على «أن أي جهود لاستعادة الاستقرار في المنطقة، يجب أن تستند إلى إطلاق عملية سياسية متكاملة، بهدف الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين، وحصول الجانب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وعلى رأسها دولة مستقلة وعاصمتها القدس».

ثالثًا: إدانة الهجمات الإسرائيلية في غزة:

حرصت مصر على إدانة العمليات الإجرامية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة منذ بدء الحرب، فعندما قصفت إسرائيل مستشفى المعمداني في قطاع غزة، يوم ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، والذي أسفر عن سقوط مئات الضحايا الأبرياء والجرحى والمصابين من المواطنين الفلسطينيين؛ أصدرت وزارة الخارجية بيانًا أدانت فيه، بأشد العبارات، القصف الإسرائيلي المتعمد لمنشآت وأهداف مدنية، واعتبرته انتهاكًا خطيرًا لأحكام القانون الدولي والإنساني، وطالبت إسرائيل بالوقف الفوري لسياسات العقاب الجماعي ضد أهالي قطاع غزة. كما تم إعلان الحداد رسميا لمدة ٣ أيام على ضحايا المستشفى، وسمحت السلطات بخروج مظاهرات شعبية منددة بالعدوان

وعندما استهدفت قوات الاحتلال، يوم ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣م، مخيم جباليا ــ المكتظ بالسكان ــ بستة صواريخ شديدة الانفجار، أدت إلى استشهاد وإصابة مئات الفلسطينيين، فضلًا عمن دفنوا تحت الأنقاض، أصدرت وزارة الخارجية المصرية، بيانًا أعتبر القصف «انتهاكًا صارخًا جديداً للقوات الإسرائيلية لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، يُزيد من الأزمة الراهنة تعقيدًا ويُنذر بعواقب وخيمة يصعب تداركها على كافة المستويات».

كما أدانت مصر ــ في بيان صادر عن وزارة الخارجية، في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣م ــ قصف محيط المستشفى الميداني الأردني في غزة، والذي أدى لوقوع إصابات بين المدنيين والأطقم الطبية؛ وطالبت الأطراف الدولية بضرورة وقف هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها، وضرورة امتثال إسرائيل لالتزاماتها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال

وتكررت الإدانة عندما قصفت قوات الاحتلال مدرسة الفاخورة التابعة لوكالة الأونروا، في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣م؛ ما أدى لسقوط العديد من الضحايا والمصابين من أبناء الشعب الفلسطيني في انتهاك صارخ جديد ضد المدنيين في قطاع غزة. فضلًا عن كونها إهانة متعمدة للأمم المتحدة ومنظماتها الإغاثية وأهدافها الإنسانية السامية

رابعًا: التحرك ـ إقليمًا ودوليًا ـ لوقف الحرب وإحياء السلام

سعت مصر لتهدئة الأوضاع، والسعي إلى وقف الحرب، والعمل على إنهاء أسباب الصراع الطويل والمرير بين الطرفين، وذلك بالعودة إلى المفاوضات لتفعيل عملية السلام التي تقوم على حل الدولتين، وأن يتحمل المجتمع الدولي مسئولياته في العمل على حل القضية الفلسطينية، وتحقيق السلم والأمن والاستقرار؛ حيث صرح الرئيس المصري، في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، بأن « مصر تأمل في حل وتسوية القضية الفلسطينية عن طريق المفاوضات التي تفضي إلى السلام العادل وإقامة الدولة الفلسطينية»

وكان هذا الأمر الموضوع الرئيس لحوار وزير الخارجية المصري في لقائه مع وزيرة الخارجية الألمانية، يوم ١٤ أكتوبر ٢٠٢٣م، حيث أكد بأن على المجتمع الدولي ـ وبالأخص مجلس الأمن والدول الفاعلة دوليًا وإقليميًا ــ الاضطلاع بمسؤولياتها لوقف هذا التصعيد والدعوة إلى التهدئة، ومعالجة الأسباب الجذرية، واستعادة مسار عملية السلام، للوصول إلى حلٍ عادل وشامل للقضية الفلسطينية، باعتباره الضمانة الوحيدة لاستعادة الأمن والاستقرار في المنطقة

وتحقيقًا لهذا الهدف، قامت مصر بالدعوة إلى القمة الدولية التي عقدت في القاهرة في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٣م، وركز رئيس القمة، الرئيس عبد الفتاح السيسي، في كلمته على ذلك بالقول: » فقد وجهت لكم الدعوة اليوم، لنناقش معا، ونعمل على التوصل إلى توافق محدد على خارطة طريق تستهدف إنهاء المأساة الإنسانية الحالية، وإحياء مسار السلام، من خلال عدة محاور، تبدأ بضمان التدفق الكامل والآمن والسريع والمستدام للمساعدات الإنسانية لأهل غزة، وتنتقل فورًا إلى التفاوض حول التهدئة ووقف إطلاق النار، ثم البدء العاجل في مفاوضاتٍ لإحياء عملية السلام، وصولًا لإعمال حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، على أساس مقررات الشرعية الدولية؛ مع العمل بجدية على تدعيم السلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية، للاضطلاع بمهامها، بشكل كامل، في الأراضي الفلسطينية.»

وقد شدد الرئيس عبد الفتاح السيسي على أهمية هذا المطلب الإنساني في اتصاله مع رئيسة المفوضية الأوروبية (أورسولا فون ديرلاين)، في ٥ نوفمبر ٢٠٢٣م، عبر تأكيد على أن «الجهود المكثفة التي تقوم بها مصر لتنسيق الإغاثة الإنسانية الدولية، ليست بديلًا عن ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة»؛ مشيرًا إلى «المسؤولية السياسية والأخلاقية للمجتمع الدولي عن التحرك الجاد والفاعل لحماية المدنيين الفلسطينيين ووقف سياسات العقاب الجماعي»

وفي 6 نوفمبر ٢٠٢٣م، عقد وزير الخارجية سامح شكري اجتماعًا افتراضيًا مع (جوزيب بوريل) الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، حول تطورات الوضع في قطاع غزة؛ وشهد الاجتماع مناقشات صريحة ومفصلة لتقييم تداعيات الأزمة بكافة جوانبها الإنسانية والأمنية والسياسية، وما يتصل بذلك من ضرورة اتساق الرسائل الدولية الموجهة إلى الجانب الإسرائيلي بحتمية وقف إطلاق النار بشكل فوري حفاظًا على أرواح المدنيين، وإيصال المساعدات بشكل كامل ومستدام للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة

ولتحقيق تلك الغاية، شارك وزير الخارجية المصري في اللجنة المشكلة من القمة العربية ــ الإسلامية من وزراء خارجية عدة دول عربية وإسلامية، التي بدأت جولة إلى عواصم عدد من الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، يوم 19 نوفمبر ٢٠٢٣م؛ والتقت القيادات السياسية ووزراء خارجية في الدول التي تشملها الجولة، وذلك بهدف الدفع بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل مستدام، بالإضافة إلى الدفع بضرورة معالجة جذور وأسباب الأزمة من خلال عملية سياسية جادة تنتهي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

خامسًا: تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية والدعوة إليها

كان وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية للمحاصرين في غزة من الأمور التي أولتها مصر جل عنايتها منذ بدأ الحرب، على اعتبار أن المنفذ الوحيد لتوصيل تلك المساعدات إلى غزة هو معبر رفح الحدودي. وقد دعت مصر ــ في بيان أصدرته الخارجية المصرية، يوم ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣م، جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الراغبة في تقديم مساعدات إنسانية وإغاثية إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، تخفيفًا عنه واستجابةً لمعاناته نتيجة القصف الإسرائيلي العنيف والمتواصل، إلى إيصال تلك المساعدات إلى مطار العريش الدولي، الذي تمَ تحديده من جانب السلطات المصرية لاستقبال المساعدات الإنسانية الدولية من الأطراف والمنظمات الدولية المختلفة.

وفي السياق نفسه أكد وزير الخارجية المصري (سامح شكري) ـ عندما استقبل وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ (مارتن جريفيث)، يوم ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣م ــ على ضرورة إنفاذ المساعدات الإنسانية إلى القطاع في أقرب وقت، مشددًا على أن توفير المواد الإغاثية ضرورة لا غنى عنها في ظل الأوضاع المؤسفة الراهنة داخل القطاع، ومطالبة المنظمات الأممية والولايات المتحدة والدول الأوربية الداعمة لإسرائيل بالضغط عليها للسماح بإدخال المساعدات وعدم استهدافها

وفي كلمة مصر أمام اللجنة الدولية للأمن الغذائي التابعة للأمم المتحدة ــ المنعقدة في مقر منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣م ــ أشار السفير المصري في روما (بسام راضي) إلى أن ما يحدث في غزة من تجويع متعمد للفلسطينيين يخالف ما يعنيه مفهوم الأمن الغذائي العالمي، وذلك وفقًا للنص الأساسي الذي أنشئت على أساسه لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهو «إمكانية كل البشر، في كل الوقت، الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية، لتلبية احتياجاتهم الغذائية». وأضاف: «بالغ أسفنا ودهشتنا في مصر لأن نرى العالم يقف متفرجًا على أزمة إنسانية كارثية، يتعرض لها مليونان ونصف المليون إنسان فلسطيني، في قطاع غزة، يُفرَض عليهم عقاب جماعي، وحصار وتجويع، جراء القطع الكامل للمياه والغذاء والكهرباء عن القطاع بأكمله، بالإضافة إلى فرض ضغوط عنيفة للتهجير القسري، في ممارسات نبذها العالم المتحضر من زمن»

وتحت شعار:(نتشارك من أجل الإنسانية)، أطلق رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣م، قافلة صندوق (تحيا مصر)، التي تتضمن ١٩٩ شاحنة، بها أكثر من ٢٥١٠ أطنان، تحتوي على كافة الاحتياجات الملحة والضرورية، وفي مقدمتها القافلة الطبية والتي تمثل أهمية قصوى للقطاع الطبي في غزة، لعلاج مئات الآلاف من الجرحى والمصابين، وذلك تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بالوقوف جنبًا إلى جنب مع الشعب الفلسطيني الشقيق

سادسًا: استقبال حالات الإصابة للعلاج في مصر

مع كثرة عدد المصابين جراء القصف الإسرائيلي لغزة، وعدم قدرة مستشفيات القطاع على استيعابهم وتقدم العلاج لهم، سعت مصر للاتفاق مع أمريكا وإسرائيل للسماح بخروج شديدي الإصابة من الفلسطينيين للعلاج بمصر، مقابل تسهيل خروج الأجانب ومزدوجي الجنسية ودخول المزيد من شاحنات الإغاثة. وبدأت مصر في الإعداد والتجهيز لهذا الدور الإنساني، حيث أعلنت محافظة شمال سيناء، رفع استعداد مستشفياتها لاستقبال أي حالات إصابة، تصل من قطاع غزة

وصرح وزير الصحة والسكان المصري لادًكتور (خالدً عبدً الغفار) ــ في مقابلة أجراها مع شبكة (NNC) عربية، في 01 نوفمبر ،م3202أن مصر جهزت (73) مستشفى، لاستقبال المصابين من قطاع غزة، مع تجهيز أكثر من (11 ألف سرير، وأكثر من (0071) وحدًة عناية مركزة، وأكثر من

١٥٠ سيارة إسعاف؛ كما تم تخصيص ونشر أكثر من (٣٨) ألف طبيب، و(٢٥) ألف ممرض جاهزين للعمل؛ مؤكدًا على استعداد مصر الكامل للتعامل مع جميع الحالات التي قد تأتي من القطاع؛ نافيًا وضع أي معايير لقبول المرضى والمصابين الفلسطينيين من القطاع، مضيفًا أن غالبية الإصابات التي استقبلتها مصر يتعامل معها أطباء من مختلف التخصصات، والتي أغلبها: إصابات ناجمة عن الشظايا وحطام الصواريخ، وكسور في قاع الجمجمة، وجروح عميقة وكسور متحولة، وفقدان للأنسجة، وإصابات للهياكل الحيوية، والشلل الرباعي، والشلل النصفي وبتر الأطراف

وعلى الرغم من الاستعدادات المصرية لاستقبال أعداد كبيرة من المصابين الفلسطينيين، إلا أن الأعداد التي قدمت لمصر لم تكن كثيفة العدد، وقد أشار وزير الصحة المصري إلى أن السبب في ذلك يعود إلى وجود «طرف ما» يمنع خروج المصابين من غزة للعلاج في مصر؛ وحين سألته المحاورة عما إذا كانت إسرائيل هي الطرف الذي يمنع إدخال المصابين لمصر، اكتفى (د. عبد الغفار) بالقول: إن «هناك سلطات معينة على الجانب الآخر لاتخاذ القرار بشأن من سيخرج».

وفيما يتعلق بإدخال الأطفال المصابين بمستشفى الشفاء إلى مصر، أوضح أن ذلك «ليس في أيدينا»، لافتًا إلى انتظار سيارات الإسعاف على الحدود لنقل الأطفال على الفور، مضيفًا: «نحتاج فقط من الجانب الآخر إدخالهم»

وقد حاولت إسرائيل تعويق عملية انتقال الجرحى للعلاج في مصر، حيث قامت، يوم ٣ نوفمبر ٢٠٢٣م، باستهداف قافلة تضم خمس سيارات إسعاف كانت تقل الجرحى إلى مصر لتلقي العلاج، حيث أطلق الجيش الإسرائيلي صاروخًا على سيارة الإسعاف التي تتقدم القافلة، ما أدى إلى تعطيلها وإصابة من فيها. وعندما عادت السيارات أدراجها إلى مجمع الشفاء الطبي، تم قصف سيارة أخرى ما أدى إلى استشهاد (١٥) شخصًا وإصابة (٦٠) من المدنيين والنازحين المتواجدين عند مدخل المستشفى. وقد اعترف الجيش الإسرائيلي بتنفيذ تلك الجريمة، مدعيًا أن سيارة الإسعاف المستهدفة، كانت تستخدمها «خلية إرهابية تابعة لحماس»!

وردًا منها على إعاقة إسرائيل لنقل المصابين للعلاج في مصر، أعلنت حركة حماس في ٤ نوفمبر ٢٠٢٣م، عن «تعليق إجلاء الأجانب وحاملي الجنسية المزدوجة، بسبب رفض إسرائيل نقل جرحى فلسطينيين إلى مستشفيات مصرية». ويبدو أن حركة حماس كانت هي المعنية بـ(طرف ما) الذي أشار إليه وزير الصحة المصري في مقابلة مع شبكة (CNN)

سابعًا: نفي ما يروج من شائعات عن إغلاق مصر لمعبر رفح

عندما أشيع أن مصر تمنع وصول المساعدات للفلسطينيين عبر إغلاق المعبر؛ أصدرت الخارجية المصرية بيانًا، في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣م، أوضحت فيه، أن «ما يتم تداوله من معلومات عن إغلاق معبر رفح من جانب مصر غير دقيقة، ولا تمت للواقع بصلة، وأن المعبر لم يتم إغلاقه في أية مرحلة منذ بدء الأزمة الراهنة؛ إلا أن تعرض مرافقه الأساسية على الجانب الفلسطيني للتدمير نتيجة القصف الإسرائيلي المتكرر، يحول دون انتظام عمله بشكل طبيعي».

كما نوه نائب وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، إلى الأمر نفسه ــ في الاجتماع الاستثنائي العاجل مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوزاري، الذي عقد في مدينة جدة 18 أكتوبر 2023م ــ حيث قال في كلمته: «إن مصر لم تغلق معبر رفح الحدودي بين مصر وقطاع غزة في أية مرحلة منذ بدء الأزمة الراهنة، إلا أن الجهود المصرية في هذا الشأن تواجه بعض العراقيل المرتبطة

باستهداف الجانب الإسرائيلي المتكرر للمرافق الأساسية على الجانب الفلسطيني»

و في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٣م، جددت مصر مطالبتها للجانب الإسرائيلي بتسهيل إجراءات النفاذ الآمن والكامل والمستدام للمساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة، محذرة من أن عدم التعامل الفوري من المطالب الخاصة بتسهيل نفاذ المساعدات إلى القطاع، سيؤدى إلى كارثة إنسانية لا محالة،

وإلى زعزعة الأمن الإقليمي بشكل يمثل تهديدًا لاستقرار المنطقة

وكانت المساعدات الموضوع الرئيس في الاتصال الهاتفي ،الذي تم بين وزير الخارجية المصري ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (فولكر تورك)، في 29 أكتوبر 2023م، حيث تناول الطرفان الأوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة، ومساعي تنسيق الجهود الدولية لإنفاذ المساعدات لأهالي القطاع؛ وأكدا على وجوب ضمان النفاذ الكامل والمستدام للمساعدات الإنسانية لغزة دون عوائق، وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين... واتفقا على استمرار التشاور على مدار الأيام القادمة لتنسيق الجهود من أجل العمل على تخفيف التداعيات الإنسانية للأزمة على أهالي قطاع غزة

وفي اللقاء الذي تم بين وزير الخارجية المصري المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) (فيليب لازاريني)، بمقر وزارة الخارجية، في 31 أكتوبر 2023م، تركزت المباحثات حول الأوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة، وضرورة ضمان النفاذ الكامل للمساعدات الإنسانية والإغاثية

وعندما سئل المتحدث باسم الخارجية المصرية السفير (أحمد أبو زيد)، في 13 نوفمبر 2023م، من مراسلي عدد من الصحف ووكالات الأنباء الغربية حول أسباب تأخر دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، أوضح أن عملية نقل المساعدات إلى القطاع تواجه مشكلات لوجيستية فرضها الجانب الإسرائيلي، وأشار إلى أن ما يذكر عن إغلاق المعبر من مصر مزايدة مرفوضة، وذلك بقوله: «لا نقبل المزايدة علي مواقف مصر الداعمة للحقوق الفلسطينية والمتضامنة مع الشعب الفلسطيني»

ثامنًا: رفض خطة تهجير سكان القطاع إلى سيناء

بعد أيام معدودة من بدء القصف الإسرائيلي لغزة، طالبت قوات الاحتلال سكان القطاع بالتوجه نحو الحدود المصرية جنوب غزة، كي لا يتعرضوا للقتل؛ ما اعتبرته مصر مقدمة لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء؛ فبادر الرئيس المصري إلى التصريح، في 10 أكتوبر 2023م، بأن « أمن مصر القومي مسؤوليته الأولى؛ ولا تهاون أو تفريط فيه تحت أي ظرف»؛ ووجه رسالة إلى الشعب المصري بأنه « يجب أن يكون واعيًا بتعقيدات الموقف، ومدركً لحجم التهديد».

وما لبثت أن أصدرت وزارة الخارجية بيانًا، في 13 أكتوبر 2023م، حذرت فيه من مطالبة الجيش الإسرائيلي سكان قطاع غزة وممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في القطاع، بمغادرة منازلهم خلال 24 ساعة والتوجه جنوبًا؛ وأكدت على أن هذا الإجراء يعد مخالفة جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، وسوف يعرض حياة أكثر من مليون مواطن فلسطيني وأسرهم لمخاطر البقاء في العراء دون مأوى في مواجهة ظروف إنسانية وأمنية خطيرة وقاسية، فضلًا عن تكدس مئات الآلاف في مناطق غير مؤهلة لاستيعابها. كما أكد وزير الخارجية المصري على الموضوع نفسه في لقائه لوزيرة الخارجية الألمانية (أنالينا بيربوك) بالقاهرة يوم 14 أكتوبر 2023م

وفي السياق نفسه، أعلنت مصر رفضها التام لجميع الدعوات والتصريحات الإسرائيلية التي تطالب بتهجير الفلسطينيين إلى مصر والأردن، وحث الفلسطينيين على عدم الاستجابة لذلك حتى لا تُصفَى قضيتهم. وقد صرح الرئيس عبد الفتاح السيسي عن موقف مصر من تلك التصريحات والدعوات ــ في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 18 أكتوبر 2023م، برفقة المستشار الألماني (أولاف شولتس) ــ بقوله: «إذا كان من الضروري نقل مواطني القطاع خارجه حتى انتهاء العمليات العسكرية، فيمكن لإسرائيل نقلهم إلى صحراء النقب». وأضاف: «نقل الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء هو نقل فكرة المقاومة والقتال من غزة إلى سيناء، لتكون الأخيرة قاعدة لانطلاق الهجمات ضد إسرائيل، وحينها يكون لها (إسرائيل) الحق في الدفاع عن نفسها، وبالتالي تقوم في إطار رد الفعل بالتعامل مع مصر، وتوجيه ضربات للأراضي المصرية»

وفي كلمته في الاجتماع الاستثنائي العاجل مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوزاري، الذي عقد بمدينة جدة في 18 أكتوبر 2023م، أكد نائب وزير الخارجية المصري للشؤون الأفريقية، على التزام مصر الراسخ بواجبها الأخوي والإنساني تجاه أشقائها في فلسطين، ورفضها القاطع لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية من خلال إخراج الفلسطينيين من أراضيهم دون اكتراث بقواعد أخلاقية أو قانونية، في تنصل واضح من إسرائيل عن مسئولياتها كدولة احتلال، وبما يخالف القانون الدولي الإنساني

كما أكد وزير الخارجية المصري (سامح شكري) على رفض مصر القاطع لمحاولات تهجير الفلسطينيين سواء داخل غزة أو خارجها، في اتصال هاتفي مع وزيرة خارجية اليابان (يوكو كاميكاوا) يوم 14 نوفمبر 2023م، تناول الأوضاع في غزة.

وردًا على استفسار من عدد من المحررين الدبلوماسيين بشأن تصريح وزير المالية الإسرائيلي حول اعتبار التهجير الطوعي لسكان غزة هو الحل الإنساني الأنسب، عقّب وزير الخارجية المصري يوم 14 نوفمبر 2023م، بأنه قد «لوحظ على مدار الفترة الماضية سيولة في التصريحات غير المسؤولة المنسوبة لمسؤولين بالحكومة الإسرائيلية، والتي تخالف في مجملها قواعد وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني»

وأكد وزير الخارجية على أن هذا التصريح يعد تعبيراً عن سياسة الحكومة الإسرائيلية المخالفة للقوانين الدولية، وأن «أية محاولة لتبرير وتشجيع تهجير الفلسطينيين خارج قطاع غزة، هي أمر مرفوض مصريًا ودوليًا جُملةً وتفصيلًا». واستهجن الوزير الحديث عن عملية النزوح وكأنها تحدث بشكل طوعي، مشيرًا إلى أن «نزوح المواطنين في غزة هو نتاج الاستهداف العسكري المتعمد للمدنيين بالقطاع، وعمليات حصار وتجويع مقصودة، تستهدف خلق الظروف التي تؤدي إلى ترك المواطنين منازلهم ومناطق إقامتهم، في جريمة حرب مكتملة الأركان وفقاً لأحكام اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949م»

واختتم وزير الخارجية تصريحاته، مؤكدًا موقف مصر الرافض بشكل قاطع لسياسات التهجير القسري للفلسطينيين، أو تعمد حجب المساعدات الإنسانية والخدمات الضرورية، بما يخلق أوضاعًا غير محتملة على كاهل المدنيين، أو السماح بتصفية القضية الفلسطينية، وأنه على من يدعي الاهتمام بالوضع الإنساني في غزة أن يعمل على وقف العمليات العسكرية التي أدت إلى قتل المدنيين من الأطفال والنساء

وعندما زار وزير الخارجية المصري الصين، في 20 نوفمبر 2023م ــ ضمن التحرك «العربي الإسلامي» لمقابلة عدد من الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، بمشاركة وزراء خارجية اللجنة المشكلة من (القمة العربية ــ الإسلامية) الأخيرة في الرياض، بهدف الدفع بمسار وقف الحرب الدائرة في قطاع غزة ــ والتقى مع كل من نائب الرئيس الصيني (هان تشنغ) ووزير الخارجية (وانغ يي)، صرح بالقول: إن «هناك سياسة كانت مُعلنة لتهجير الفلسطينيين من غزة، ولكن الموقف المصري والعربي القوي الرافض للتهجير كان بمثابة خط أحمر، موضحا أن التهجير سيهدد السلم والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم»

تاسعًا: التنسيق لإجلاء الرعايا الأجانب العالقين في غزة

ظهرت مشكلة الأجانب وحاملي الجنسية المزدوجة المقيمين في غزة إبان القصف الجوي للقطاع، حيث سعت سفارات وقنصليات الدول إلى إخراج مواطنيها من غزة؛ وأولت مصر اهتمامًا خاصًا لهذا الأمر؛ حيث التقى مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية والمصريين في الخارج السفير (اسماعيل خيرت) في الاول من نوفمبر 2023م ، بمقر وزارة الخارجية، بسفراء وممثلي سفارات الدول الأجنبية لإحاطتهم بجهود الدولة المصرية المتعلقة ببدء فتح معبر رفح؛ واستعرض خلال اللقاء استعدادات كافة الجهات المعنية في الدولة لتسهيل استقبال وإجلاء المواطنين الأجانب من غزة عبر معبر رفح، والذين يبلغ عددهم حوالى 7000 مواطن أجنبي يحملون جنسية أكثر من 60 دولة

وأوضح مساعد وزير الخارجية بشكل تفصيلي محاور خطة استقبال وإجلاء الرعايا الأجانب بقطاع غزة، وفقًا للتعليمات والقوانين المصرية المنظمة، والدور المنوط بكل بعثة أجنبية في استقبال رعاياها من معبر رفح، وبخاصة فيما يتعلق باستخراج وثائق السفر اللازمة لمواطني تلك الدول، للسماح لهم بالدخول إلى الأراضي المصرية وإجلاؤهم خلال الفترة الزمنية المحددة، واتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك

عاشرًا: رفض التدخل في الشأن الفلسطيني بعد الحرب

عندما أعلنت إسرائيل الحرب على غزة، جعلت «تفكيك وإنهاء الحركة (حماس) بشكل كامل» أحد أهدافها الرئيسة؛ بحيث لا

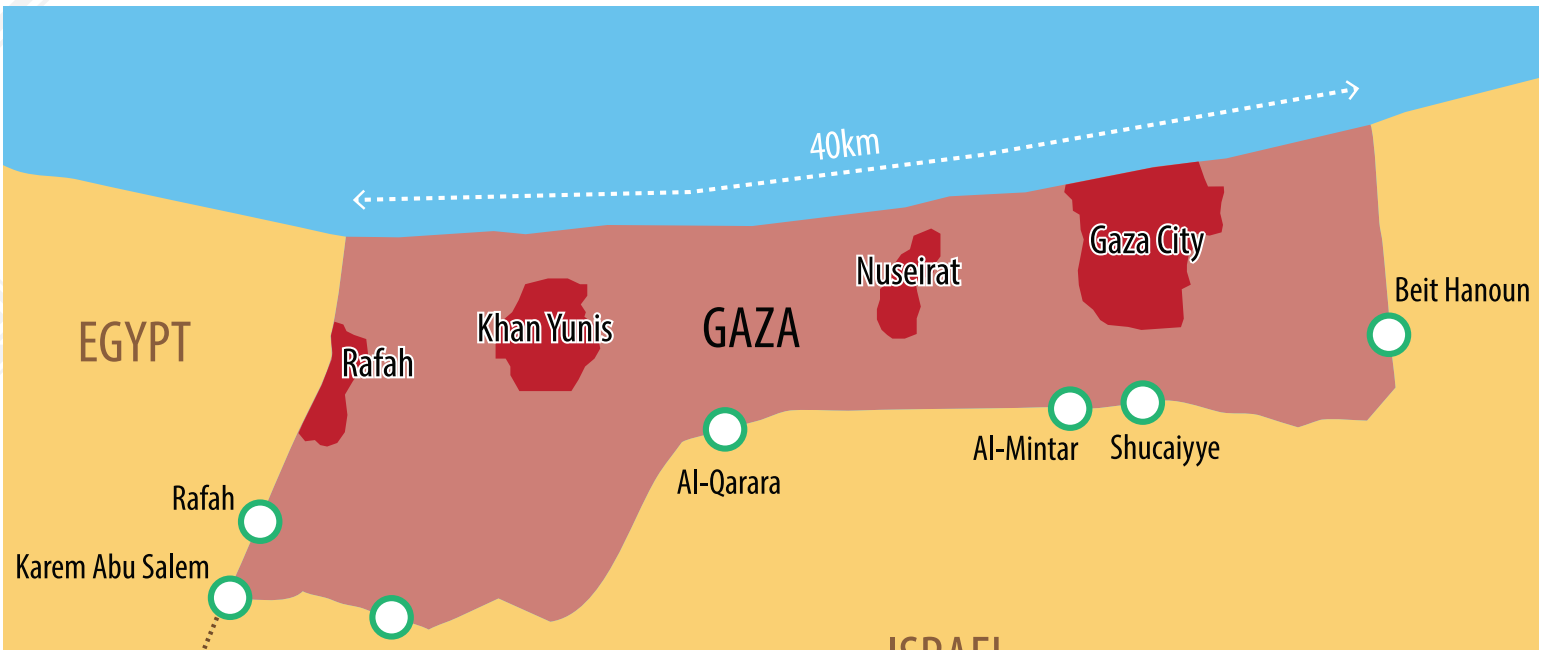

يكون لها وجود رسمي أو شعبي يهدد أمن إسرائيل. ومع استمرار الحرب، بدأ الحديث ــ في واشنطن وتل أبيب ــ عمن سيخلف حماس في القطاع، تحت عنوان: (اليوم الأول بعد الحرب)؛ حيث أوضح (البيت الأبيض) إن الولايات المتحدة «ترى أن حماس لا يمكنها إدارة قطاع غزة في المستقبل»؛ وأشار وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) إلى إن واشنطن ودولًا أخرى تدرس «مجموعة متنوعة من البدائل المحتملة «لمستقبل القطاع، إذا تم عزل الحركة من الحكم. ورغم ما في هذا الطرح من استباق للحاضر بما فيه من أحداث قد تتطور إلى غير صالح المخططات الإسرائيلية المستقبلية؛ بل ربما انتهى المستقبل السياسي للرئيس (جو بايدن) وإدارته، ورئيس الوزراء الاسرائيلي وحكومته، قبل أن تنتهي الحرب؛ ورغم ما فيه من افتئات على حق سكان غزة المشروع في قبول أو رفض من يتولى السلطة في القطاع، إلا أن الموضوع تم تداوله وطرحت فيه خيارات ووجهات نظر من قِبَل الإسرائيليين والأمريكيين.

وكانت دعوة مصر لإدارة شؤون غزة، على غرار ما كانت عليه قبل نكسة 1976م، أحد الخيارات المطوحة. فقد دعا السفير الإسرائيلي السابق لدى القاهرة (يتسحاق ليفانون)، في مقال نشرته صحيفة «معاريف» العبرية، مصر «إلى تحمل المسؤولية في قطاع غزة بعد الانتهاء من الحرب مؤقتًا»، على غرار «الانتداب البريطاني والفرنسي» في القرن الماضي. حيث يرى (ليفانون) سفير أن «الوجود العسكري لبلاده في غزة بعد الحرب يشكل مشكلة لها»، وأن «الحل هو وجود مؤقت لمصر، لضبط النظام في قطاع غزة والإشراف على إعادة إعماره»؛ مضيفًا: «دعونا لا نبقي تواصل بيننا (الإسرائيليون) وبين غزة، وهنا تدخل مصر في الصورة بحصولها على انتداب على القطاع، على غرار الانتدابين البريطاني والفرنسي الذي كان في منطقتنا في القرن الماضي، وليس الهدف إعادة غزة إلى مصر، بل إعطاء مصر تفويضا مؤقتا للوجود في غزة، حيث تشرف مصر خلال هذه الفترة على بناء غزة بمساعدة مالية دولية لتكون مختلفة عما هي عليه اليوم»

وقد ذكرت المصادر أن هذا الخيار قد طرح على الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ــ خلال اللقاء الذي جمعه مع مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية (ويليام بيرنز)، في 7 نوفمبر 2023م ــ وأن الرئيس أكد رفض مصر لإدارة قطاع غزة، كما أكد رفضه للوجود الإسرائيلي في القطاع بأي شكل وتحت أي مسمى. كما رفضت تواجد قوات من الناتو أو قوات أجنبية داخل القطاع بأي شكل أو تحت أي مسمى

وذكر الأمين العام للمجلس المصري للشؤون الخارجية، السفير (علي الحفني) ــ في تصريحات خاصة لموقع (سكاي نيوز عربية)، أن «مصر لا تتعاطى مع أي أطروحات متداولة في بعض الأوساط الإسرائيلية والغربية بشأن مرحلة ما بعد الحرب في قطاع غزة وأن يكون لمصر دور»، واصفا الحديث عن هذه القضية بـ»الدعوات الخبيثة». مضيفًا: «ومواقفنا ثابتة.. ونرى أن هذه الأرض محتلة، وأن على إسرائيل التزامات ومسؤوليات بموجب القوانين الدولية ويجب أن تضطلع بها».

كما ذكر (الحفني) أن «الشعب الفلسطيني له ممثلون وحكومة، وإدارة قطاع غزة تخص الفلسطينيين وحدهم، وعليهم أن يضطلعوا بها ويجب ألا نحرمهم من تقرير مصيرهم، ونرى أن مثل هذه الأطروحات التي تتداولها إسرائيل لها خلفيات وأغراض لا نتفق معها؛ لأنها ليست المسار الذي يحقق الأمن الإقليمي والسلام في المنطقة خاصة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»

وأوضح وزير الخارجية المصري (سامح شكري) ــ في تصريحات للمراسلين الأجانب والعرب ــ موقف مصر بشأن ما صدر من تصريحات من جانب إسرائيل حول أن دول جوار غزة سيكون لها دور في مستقبل القطاع، بأنه «يجب التركيز الآن على إنهاء الصراع الحالي في غزة وإنهاء معاناة المدنيين وليس على ما هو بعد»؛ وأضاف: «إنه من المبكر تناول قضية مستقبل قطاع غزة إلا انطلاقًا من الأسس المرتبطة بأن كلا من قطاع غزة والضفة الغربية هما وحدة متكاملة من الأراضي الفلسطينية ولا تتجزأ». وأشار الوزير المصري إلى الوضع القائم فيما يتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية ومسؤوليتها في إدارة الأراضي المحتلة، مؤكدًا أن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لفلسطين هي من الناحية القانونية المسؤولة عن إدارة الأراضي الفلسطينية المحتلة

حادي عشر: التوسط لعقد هدنة لتبادل الأسرى والمعتقلين

عندما تفاقمت الأوضاع داخل القطاع، سعت كل من مصر وقطر للوصول إلى وقف دائم أو مؤقت (هدنة) لإطلاق النار، للسماح بدخول المساعدات الإنسانية والإغاثية لسكان القطاع؛ وكانت تلك المساعي تصطدم بالرفض الإسرائيلي ــ المؤيد أمريكيًا ــ بدعوى أن ذلك سيؤدي إلى تحسين وضع المقاومة، ويمنحها فرصة لإعادة ترتيب أوراقها، ومن ثم فلن يتوقف القصف الجوي والغزو البري قبل القضاء نهائيًا على حماس وتحرير جميع الأسرى لديها بالقوة

وعندما طال أمد الحرب دون أن تحقق إسرائيل أي من الهدفين، في الوقت الذي تعالت فيه أصوات أهالي الأسرى ومطالبتهم لرئيس الوزراء بسرعة الإفراج عنهم، بدأت القيادة الإسرائيلية في البحث عن مخرج للأزمة، وتبعتها الإدارة الأمريكية، وهنا برزت أهمية مصر ــ بحكم قربها من غزة ــ وأهمية قطر ــ بحكم قربها من الولايات المتحدة، ليقوما بالوساطة لتنفيذ المهمة؛

التي أعلن عن نجاحها في 23 نوفمبر 2023م
وتقديرًا لهذا الدور، قدّم الرئيس الأمريكي (جو بايدن) الشكر إلى الرئيس (عبد الفتاح السيسي)، وأمير دولة قطر (تميم بن حمد آل ثاني)، على جهود الوساطة التي قادتها مصر وقطر في سبيل التوصل إلى اتفاق التهدئة الذى أفضى إلى «إطلاق سراح الأسرى في قطاع غزة»؛ وثمّن الرئيس الأمريكي ــ في بيان صادر عن البيت الأبيض ــ «القيادة والشراكة الحاسمة» للرئيس السيسي والأمير تميم بن حمد، في التوصل إلى هذا الاتفاق. فيما أشار وزير الخارجية الأمريكي (بلنكن) إلى دور مصر وقطر في هذا الاتفاق بالقول: «وأنا أقدر القيادة والشراكة المستمرة بين مصر وقطر في هذا العمل»

انعكاسات الحرب على مصر

فرضت حرب غزة على القيادة المصرية تحديات عديدة أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية؛ ووضعتها تحت ضغوط شديدة، منها

أولًا: تهديد الأمن القومي المصري

برز هذا التحدي في الأيام الأولى للحرب، وذلك عندما صرَح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي (ريتشارد هيخت) بما نصه: «معبر رفح لا يزال مفتوحا (...) وأنصح أي شخص يمكنه الخروج بالقيام بذلك»؛ الأمر الذي اعتبرته مصر خطة إسرائيلية لتهجير فلسطيني القطاع إلى سيناء، وضم أراضي غزة إلى إسرائيل بصورة نهائية. وعلى الرغم من نفي متحدث عسكري آخر للجيش الإسرائيلي لمضمون هذا التصريح لاحقًا؛ وكذلك نفي السفيرة الإسرائيلية في مصر له؛ إلا أن مصر أخذت التصريح على محمل الجد، ولم تركن لنفيه، وذلك لعدة أسباب، منها

- أنها لم تكن المرة الأولى التي تعلن فيها إسرائيل فكرة تهجير فلسطيني القطاع إلى غزة، فقد طرحت قبل أكثر من 70 عامًا، وأعيد الحديث عنها عدة مرات، خلال عهود الرؤساء: جمال عبد الناصر؛ وأنور السادات؛ وحسني مبارك؛ ومحمد مرسي، وأخيرًا، عبد الفتاح السيسي، دون أن تجد قبولًا من أي منهم، ولم تطبق بشكل فعلي على الأرض.
- ارتباط توقيت صدور التصريح مع تصاعد عمليات القصف الجوي بما تخلفه من مآس وجرائم في حق المدنيين، ما جعلها أقرب لعمليات الترحيل القسري لسكان غزة؛ حيث تتشابه في الأسلوب والأهداف ـ وإن اختلفت في الأسلحة التي أصبحت أقوى فتكًا وإبادة ــ لما تم مع سكان القرى والمدن الفلسطينية عام 1948م، من جرائم وحشية على أيدي العصابات الصهيونية (هجاناه؛ وشيترن؛ وبلماح، وأرجون؛ وبيتار)، التي تم تسليحها وتدريبها من قبل البريطانيين، لتتولى إخراج الفلسطينيين من ديارهم، والقضاء على من أصر منهم على البقاء والتي تشكل منها الجيش الإسرائيلي بعد)12) يومًا من الإعلان عن الدولة.
- تزامن التصريح مع دعوة قوات الاحتلال لسكان القطاع بالاتجاه نحو الجنوب ــ باتجاه الحدود المصرية ــ للاحتماء من الضربات الجوية، ما أكد أن أحد الأهداف ـ غير المعلنة ــ من الحرب على غزة هو ترحيل سكانها قسريًا بدفعهم نحو الحدود مع مصر؛ التي سوف تجبر على قبولهم ــ وفق التصور الإسرائيلي ــ وليس مجرد (الدفاع عن النفس) والثأر من حماس لعملية طوفان الأقصى.
- محاولة تمرير مشروع التهجير من خلال الضغط الأدبي على مصر من دول مختلفة ومنظمات دولية للسماح للفلسطينيين بالدخول إلى مصر وتخفيف معاناتهم الإنسانية.
- تسريب موقع (سيشا ميكوميت) الإسرائيلي، لوثيقة صادرة عن وزارة الاستخبارات، في 13 أكتوبر 2023م ، توصي بالنقل القسري لسكان قطاع غزة إلى سيناء بشكل دائم، باعتبارها النتيجة المرجوة من الحرب. وتوضح الوثيقة المراحل والأساليب التي سيتم اتباعها لتنفيذ الخطة. وأشار الموقع إلى أن مسؤولًا بوزارة الاستخبارات الإسرائيلية قد أقر بأن الوثيقة صحيحة، وأنها وزعت على الجهاز الأمني، نيابة عن شعبة السياسات في الوزارة، «ولم يكن من المفترض أن تصل لوسائل الإعلام». ونقلت «أسوشيتد برس» عن مسؤول إسرائيلي مطلع على الوثيقة قوله إنها «ليست مُلزمة ولم تلق مناقشة موضوعية من قبل المسؤولين الأمنيين». ووصفها مكتب نتانياهو بأنها «ورقة مفاهيمية، تصدر أمثالها على جميع مستويات الحكومة وأجهزتها الأمنية».
- اقتران التصريح بالحديث عن إغراءات مالية سيتم تقديمها لمصر؛ ومنها إلغاء كل ديونها أو جزء كبير منها، فضلًا عن احتمال أن يزيد صندوق النقد الدولي قروضه لها ضمن (برنامج الإنقاذ المصري) للاقتصاد المصري المتدهور ــ حسب ما نشر في عدد أكتوبر 2023م من مجلة (فورين بولسي) ــ إضافة إلى التقرير الذي نشرته وكالة (بلومبيرج) الذي كشف عن (خطة أوروبية لدعم مصر بقيمة 9 مليارات يورو ــ نحو 10 مليارات دولار ــ مع إجراء محادثات حول الديون)؛ كما نشرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية أن إسرائيل تحاول «الضغط على الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لاستقبال اللاجئين من قطاع غزة؛ وأنها قدمت اقتراحًا

جديدًا بأن يقوم البنك الدولي بشطب الديون المالية الكبيرة لمصر، مقابل موافقتها على هذه الخطوة». ما يعني أن المخططين لهذا المشروع استغلوا أزمات مصر الاقتصادية المتفاقمة، للضغط عليها بالإغراءات المالية للقبول بالتهجير.

- استغلال التواجد العسكري الأمريكي والأوروبي، وتأييدهما المطلق وغير المسبوق، ودعمهما السخي غير المحدود، للضغط على مصر من أجل تنفيذ مشروع التهجير طوعًا أو كراهية؛ فقد أشارت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية إلى أن إسرائيل «لجأت إلى القادة الدوليين، وطلبت منهم محاولة إقناع الرئيس المصري السيسي بقبول اللاجئين في سيناء» وأكدت الصحيفة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) «طلب من زعماء العالم إقناع المصريين، لأن هذا الحل هو الأفضل»؛ لافتة إلى أن «الفكرة الأخرى التي سيتم بحثها، هي إجلاء الجرحى الفلسطينيين بالسفن، وإنشاء مستشفى ميداني في مصر». وذكرت صحيفة (فاينانشال تايمز) في تقرير لها، أن «مقترح نتانياهو جرى تقديمه من خلال عدة دول ــ من بينها التشيك والنمسا ــ في مناقشات خاصة، خلال قمة زعماء الاتحاد الأوروبي». وأضافت أن الدول الأوروبية الرئيسة ــ لا سيما فرنسا وألمانيا، بالإضافة إلى المملكة المتحدة ــ رفضت هذا الاقتراح ووصفته بأنه «غير واقعي»، مشيرة إلى «مقاومة المسؤولين المصريين المستمرة لفكرة قبول اللاجئين من غزة، حتى على أساس مؤقت».
- تصريح العديد من الباحثين والمحللين السياسيين الإسرائيليين ــ عبر وسائل الإعلام والقنوات الفضائية ــ بأن لدى مصر مساكن خالية تابعة للدولة، في العديد من المناطق التي تم تحديدها داخل مصر، ما يجعلها قادرة على استيعاب المهاجرين الفلسطينيين. وخصوصًا إذا ما تم دفع المقابل المادي لتلك الوحدات السكنية للحكومة المصرية! ما يعني أن التخطيط لمشروع تهجير سكان القطاع إلى مصر قد درس في إسرائيل من كافة جوانبه.
- أن لمصر تجربة سابقة مع الفلسطينيين تعود إلى عام 2008م، عندما فجر مسلحون من غزة، جزءًا من الجدار الحدودي معها، وتدفق عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى مدينتيْ العريش والشيخ زويد بشمال سيناء، لشراء مواد غذائية كالحليب والسكر بعد فرض إسرائيل حصارا مشددا على القطاع.
- تنفيذ مشروع التهجير وضم القطاع، سيمكن إسرائيل من تحقيق مشروعها الاقتصادي الخاص بشق قناة (بن جوريون)، لتصل البحرين الأحمر والأبيض، وتلغي قناة السويس، التي تعد أحد المصادر الرئيسة للدخل القومي المصري.

وكان موقف مصر من هذا التحدي واضحًا وحازمًا، حيث صرح الرئيس عبد الفتاح السيسي ــ خلال تفقده اصطفاف الفرقة الرابعة المدرعة في الجيش الثالث الميداني بالسويس في 25 أكتوبر 2023م ــ بأن «مصر لديها القوة الكافية، ولكن لا تستخدمها إلا بتعقل ورشد وحكمة، للدفاع عن نفسها». وأضاف أن «الجيش المصري مهمته الأساسية هي حماية مصر وأمنها القومي»؛ مشددًا على ألا يدفعنا الغضب والحماسة وأوهام القوة على اتخاذ قرارات نضطر لمراجعتها لاحقًا» ؛ واختتم تصريحه بالقول: «مصر لم تكن أبدًا تتجاوز حدودها وأهدافها، وتحافظ دومًا على أرضها وترابها دو أن تمس».

وقد اعتبر كثير من المراقبين أن تصريحات الرئيس المصري كانت رسالة إلى إسرائيل ومؤيديها في الحرب على غزة، بأن الضغط على مصر لقبول التهجير القسري للفلسطينيين في الأراضي المصرية، لا يمكن فرضه إلا من خلال حرب تنسف معادلة السلام وتعيد مصر ومن ورائها دول عربية كثيرة إلى دائرة الصراع مع إسرائيل من جديد. خصوصًا وأنه قد تزامن مع قيام رئيس الجمهورية بتفقد فرقة قوات المدرعات بالجيش الثالث؛ وهو إجراء دوري يتم سنويًا؛ بدون تغطية إعلامية واسعة، كما تم هذا العام؛ وهو ما جعل تصريحات الرئيس أقرب إلى الإنذار بدخول الحرب، فيما لو أجبرت مصر على تنفيذ خطة التهجير الإسرائيلية

كما صرح رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي ــ خلال لقاءه بمشايخ وعواقل شمال سيناء بمقر الكتيبة 101، في 21 أكتوبر 2023م، بالقول: «كل ذرة رمل هنا، احنا مستعدين كمصريين أن نبذل فيها آلاف الأرواح»؛ وأضاف: «لن نسمح بحل أو تصفية قضايا إقليمية على حسابنا»؛ فضلًا عن تصريحات وزير الخارجية، التي ورد بعضها في موضع سابق من الورقة.

ثانيًا: التشكيك في جدية الموقف المصري من الحرب

تعرضت مصر منذ بداية الحرب إلى العديد من الحملات التشكيكية حول موقفها من الحرب في غزة، وقد اتخذت تلك الحملات صورًا عديدة، منها

- الادعاء بأن القيادة المصرية غير حريصة إنهاء الحرب في غزة قبل أن تتمكن إسرائيل من القضاء على حماس؛ وقد بنيت هذه الدعوى على اعتبار أن حماس هي الفرع الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين، التي تتعارض مع السلطة المصرية منذ ثورة 3 يونيو التي أطاحت بحكم الإخوان في مصر، وما أعقبها من أحداث؛ وهو ادعاء

باطل لسببين: الأول: أن حماس أعلنت عن فك ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين؛ وضمنت ذلك في وثيقة رسمية تحمل اسم: (وثيقة المبادئ والسياسات العامة، التي تم الإعلان عنها في الأول من مايو 2017م. الثاني: أن مصر لم تتخل عن حماس خلال السنوات الماضية؛ حيث نجح الرئيس عبد الفتاح السيسي في التهدئة خلال عامي 2021 – 2022م، وأمر بتخصيص مبلغ 500 مليون دولار لتعمير قطاع غزة.

- الادعاء بأن الحكومة المصرية أغلقت معبر رفح، حتى لا تصل المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى سكان القطاع؛ وهوما نفاه المسؤولون المصريون في أكثر من مناسبة – كما أوردناه في موضع سابق من الورقة – موضحين بأن منع دخول المساعدات كان بسبب التهديد إسرائيل باستهداف ما سوف يتم دخوله من شاحنات بغير إذن منها، وقيامها بضرب المعبر من جهة فلسطين، واشتراطها تفتيش ما سيتم دخوله، والتباطؤ المتعمد في إجراءات التفتيش، ومنع دخول العديد من السلع الضرورية – كالوقود – بدعوى إمكانية استخدامها لأهداف عسكرية... إلى غير ذلك من المعوقات، التي عكست سياسة إسرائيلية ممنهجة في تعطيل دخول المساعدات، بهدف دفع الفلسطينيين لمغادرة القطاع تحت وطأة القصف والحصار. كما يدحض هذا الادعاء إن القاهرة اشترطت تسهيل وصول المساعدات بأمان لقطاع غزة، مقابل السماح بعبور حاملي الجنسيات الأجنبية عبر رفح، وهو ما تم بالفعل رغم محدودية الشحنات التي تم عبورها، قياسًا بضخامة احتياجات سكان غزة لتلك المساعدات.
- الادعاء بقبول مصر لهجرة (500) ألف فلسطيني من سكان غزة، إلى سيناء أو غيرها من الأراضي المصرية، مقابل إلغاء ديونها، وحل أزمتها الاقتصادية الراهنة عبر ضخ الاتحاد الأوروبي للمزيد من الاستثمارات في مصر؛ وهو ما نفاه وزير الخارجية المصري سامح شكري، في 17 نوفمبر 2023م، نفيًا قاطعًا، واصفًا له بـ»الشائعات بشأن ضغوط على مصر لإلغاء ديونها مقابل الموافقة على تهجير». وكما نفى الوزير وجود روابط بين الاستثمارات الأوروبية وحرب غزة، فالأولى جرت حولها مناقشات قبل أشهر من تفجر الصراع في غزة؛ مشيرًا إلى أن لدى القاهرة علاقات عميقة مع الاتحاد الأوروبي، وهناك مفاوضات دائمة بين الجانبين وحرص على المصالح المتبادلة، وثمة اتفاقية للشراكة ترفع العلاقات إلى مستوى استراتيجي بينهما، تتناسب مع الاحتياجات التنموية لمصر وتطلعات دول الاتحاد. وشدد الوزير المصري على أنه «لن تكون هناك أية إمكانية للنزوح أو لانتقال الفلسطينيين إلى هذه الأراضي وأن يتركوا موقعهم، ولم تكن هناك أية مناقشات في صدد اعتبار الموقف الاقتصادي لمصر يرتبط بالتطورات في غزة».

ثالثًا: توتر الأوضاع الأمنية والعلاقات مع إسرائيل

أدى اشتعال الحرب على غزة إلى توتر الأوضاع الأمنية والعلاقات بين مصر وإسرائيل، وتجسد ذلك في قيام أحد عناصر الشرطة المصرية بإطلاق النار على سائحين إسرائيليين في مدينة الإسكندرية، في 8 أكتوبر 2023م، إثر إصرارهما على رفع العلم الإسرائيلي، ما أدى إلى قتلهما. وأسهم الحادث في دفع تل أبيب إلى حث رعاياها على مغادرة مصر على وجه السرعة. على الطرف الآخر قامت إحدى الدبابات الإسرائيلية بإطلاق قذيفة تجاه برج لقوات حرس الحدود المصرية، مما أسفر عن إصابة 9 عسكريين مصريين، توفي أحدهم لاحقا متأثرا بإصابته. وعلى الرغم من محاولة الطرفين احتواء تلك الحوادث الفردية، عبر الإعلان عن التحقيق في دوافعها وعقوبة المتسبب فيها، إلا أنها أضافت المزيد من التوتر للعلاقات بين الجانبين

رابعًا: مضاعفة المخاطر المحيطة بمصر:

يرى كثير من المتابعين أن الحرب على غزة ضاعفت من المخاطر المحيطة بمصر، والتي تهدد أمنها القومي والإقليمي بصورة غير مسبوقة، حيث يوسع العدوان الإسرائيلي على غزة أزمة، بما أسفر عنه من خطط تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، إلى اتساع طوق الأزمات المحيط بمصر، والذي يشمل ليبيا والسودان بما فيهما من انقسامات داخلية واقتتال. مما يفسح المجال أمام سيناريوهات محفوفة بالمخاطر وسط مخاوف من وجود مخططات لتركيع مصر، التي تعاني من إيجاد حلول لأي من تلك الأزمات، فضلًا عما تكابده من مشاق من أجل التوصل إلى اتفاق مع أثيوبيا بشأن أزمة سد النهضة ومياه النيل

خامسًا: الضغط على الاقتصاد المصري

أضافت الحرب في غزة المزيد من الأعباء والتبعات على الاقتصاد المصري وذلك لاعتبارات عديدة، ومنها

1. تأثير الحرب على السياحة المصرية، التي تعد أحد المصادر الهامة للدخل القومي المصري، حيث أشارت وكالة (ستاندرد آند بورز) إلى أن «مصر استقبلت أكثر من 7 ملايين سائح خلال النصف الأول من عام 2023،

مـا يعـد أعلـى معـدل تسـجله منـذ سـنوات». وكان قطـاع السياحة سجل زيـادة فـي الإيـرادات خـلال الشـهور التسعة الأولـى مـن العـام المالـي 2023/2022 لتصـل إلـى 10.8 مليـار دولار، مقابـل 8.2 مليـار دولار فـي العـام المالـي السـابق، بحسـب بيانـات «مركـز معلومـات مجلس الـوزراء المصـري». وكان مـن المتوقـع أن عـدد السـياح قـد يصـل خـلال العـام الحالـي 2023م إلـى 15 مليـون سـائح ــ وفقًـا لمـا صـرح بـه وزيـر السـياحة والآثـار المصـري (أحمـد عيسـى) فـي وقـت سـابق.

وجـاءت الحـرب علـى غـزة لتجـعل أغـلب هذه التوقعـات صعبـة التحـقيق؛ وخصوصًـا فـي المنـاطق السياحيـة القريبـة من مركز الأحداث فـي سينـاء، مثل طابـا ونويبـع ودهب وشرم الشيخ. وهو مـا أكده رئيس لجنـة تسيير أعمـال غرفـة المنشـآت الفندقيـة (علاء عـقل)، الذي قـال لـصحيفة (الشرق الأوسط)، الشـهر الماضـي، إن «نحو 90 فـي المائـة من المنشـآت السياحيـة (فنـادق وكامبـات) أغلـقت فـي مدينتـي طابـا ونويبـع الواقـعتين بسينـاء علـى شـاطئ البحر الأحمر».

وقد أكدت نائبـة وزير السياحـة والآثـار المصري (غـادة شـلبي)، لـ(الشرق الأوسط)، علـى أن تـأثيرات الحرب علـى غزة علـى السياحـة فـي مصر «ليست تـأثيرات كبيرة، وأنهـا تختلف وفقاً للمنطقـة وطبيعـة السوق السياحيـة». وأوضحت أن «هنـاك منـاطق تـأثرت بشكل كبير وحدث بهـا إلغـاءات فـي الحجوزات مثل طابـا (جنوب سينـاء)، لكن مدنًـا أخرى مثل الأقصر والغردقـة لم تتـأثر بنـفس الدرجـة». وتوقـعت وكالـة (ستـاندرد آند بورز) لـلتصنيف، أن «مصر ولبنـان والأردن قد تخسر مـا بين 10 و 70 فـي المائـة من عـائدات السياحـة إذا استمرت الحرب فـي غزة أو اتسـعت رقعتهـا»

2. تأثـر قطـاع الطاقـة المصـري جـراء توقـف واردات الغـاز الطبيعـي مـن إسـرائيل، والتـي تعتمـد عليهـا مصـر فـي الاسـتهلاك المحلـي وإعـادة تصديرهـا مـع تحقيـق أربـاح مـن ذلـك؛ فمـع اشـتعال القتـال، قـررت السـلطات الإسـرائيلية إغـلاق حقـل غـاز (تمـار) الـذي يمـد مصـر بالغـاز، فـي التاسـع مـن أكتوبـر 2023م، ممـا أدى إلـى انخفـاض الغـاز المرسـل إلـى مصـر فـي بعـض الأوقـات إلـى الصفـر، علـى الرغـم مـن اسـتئناف تدفـق كميـات صغيـرة منـه.

كمـا أصـدرت شركـة (شيفرون) تعليمـات بوقف تشـغيل خط أنـابيب غـاز شرق المتوسط بين إسرائيل ومصر، واستخدام خط أنـابيب الغـاز العربـي الذي يمر عبر الأردن بدلا منـه، وهو مـا أثر علـى كميـة الغـاز الإسرائيلي الواردة إلى مصر، إذ انخـفضت بنسبـة 20٪، وهو مـا يؤثر سـلبا علـى القـاهرة التـي عـانت مؤخرا أزمـة فـي توفير الغـاز والمـازوت لمحطـات الكهربـاء، فضلا عن حاجتهـا للإيرادات بالعملـة الأجنبيـة التـي تحصل عليهـا من إسـالة الغـاز وتصديره

3. تضـرر شـركات البنـاء والتشـييد المصريـة العاملـة فـي غـزة، حيـث توقـف تنفيـذ عقـود إعـادة الإعمـار التـي كانـت تلـك الشـركات قـد حصلـت عليهـا فـى غـزة، والتـي كان يجـري تنفيذهـا قبـل الحـرب ببنـاء مـدارس ومستشـفيات وطـرق ومحطـة كهربـاء ومحطـات تحليـة ميـاة البحـر فـي خـان يونـس، ودير البلـح، ومدينـة غـزة، وغيرهـا من مـدن القطـاع بتمويـل خليجـي (قطـري ــ سـعودي ــ امـاراتـي)؛ الأمـر الـذي سيتسـبب فـي خسـائر فادحـة لهـذه الشـركات وأغلبهـا شـركات حكوميـة تقودهـا شـركة المقاولـون العـرب؛ خصوصًـا إذا مـا أقدمـت إسـرائيل علـى اسـتهداف هـذه المشـاريع تحـت التنفيـذ، وهـو أمـر مرجـح بنسـبة كبيـرة علـى ضـوء الضربـات الغاشـمة للآلـة العسـكرية الإسـرائيلية التـي تسـعى لتسـوية قطـاع غـزة بـالأرض.

4. تراجـع قطـاع الاسـتثمار، فقـد حـذر صنـدوق النقـد الدولـي مـن أن الحـرب قـد تثيـر قلـق المسـتثمرين الأجانـب وخفّـض توقعـات النمـو فـي البـلاد. علـى الرغـم ممـا ذكـر عـن أن الاتحـاد الأوروبـي يسـرّع جهـوده لتعميـق علاقاتـه مع مصر، لمسـاعدتها فـي التعامـل مـع النتائـج المتولـدة عـن صـراع فـي قطـاع غـزة، وأن هـذا التوجـه يجـد دعمًـا مـن جانـب كل مـن ألمانيـا وفرنسـا؛ وكان هـذا الأمـر أحـد الموضوعات الرئيسـة التـي ناقشـتها رئيسـة المفوضيـة الأوروبيـة (أورسـولا فـون ديـر لايـن) أثنـاء زيارتهـا الأخيـرة إلـى القاهـرة لدفـع جهـود دعـم التنميـة الاقتصاديـة وتخفيـف تأثيـر الأزمـة الجاريـة نظـرا إلـى الأهميـة الحيويـة التـي تمثلهـا مصـر للاتحـاد الأوروبـي، ومخـاوف الكثيـر مـن دولـه بشـأن زيـادة تدفقـات اللاجئيـن والهجـرات غيـر الشـرعية عبـر البحـر المتوسـط .وأن مديـرة صنـدوق النقـد الدولـي (كريسـتالينا غورغيفـا) صرحـت بـأن الصنـدوق «يـدرس بجديـة» زيـادة محتملـة لبرنامـج القـروض لمصـر البالـغ ثلاثـة مليـارات دولار نتيجـة الصعوبـات الاقتصاديـة الناجمـة عـن الحـرب .وأن التمويـل المزمـع مرتبـط بتطـورات الحـرب، وليـس بتدفقـات الهجـرة. إضافـة إلـى مـا يذكـر عـن أن دول الخليـج تعيـد النظـر فـي سياسـتها الماليـة التـي اتبعتهـا مـع مصـر خـلال العامين الماضيين، وأنهـا تـدرس إيـداع 5 مليـارات دولار لدعـم العملـة المصريـة بعـد أي تخفيـض محتمـل خـلال الفتـرة القادمـة.

5. تفاقـم الأزمـة الاقتصاديـة داخـل مصـر بسـبب اسـتمرار الحـرب، وارتفـاع تكاليـف المعيشـة ــ لاسـيما فـي مجـالات إمـداد الطاقـة وأسـعار الغـذاء والـدواء ــ بصـورة قـد يصعب

على أغلب طبقات المجتمع تحملها. وربما تضاعف حجم « الفاتورة» الإجمالية على مصر على المدى المتوسط، إذا نجحت إسرائيل في إحداث كثافة سكانية فلسطينية عالية على الحدود مع مصر، عبر دفع نصف سكان غزة إلى التمركز جنوبًا على الحدود المصرية؛ حيث سيكون اعتمادهم في الحصول على حاجاتهم الضرورية من وقود وطعام ودواء ومستلزمات أخرى من السوق المصرية؛ الأمر الذي من شأنه أن يمثل مزيدًا من الضغط على الأسعار، بما يزيد من معدل التضخم في مصر الذى كسر حاجز الـ ٤٠ في المئة وفقا للتقرير الأخير الصادر عن جهاز التعبئة والإحصاء عن بيانات أسعار المستهلكين لشهر سبتمبر ٢٠٢٣م.

سادسًا: تراجع الاهتمام بالقضايا السياسية الداخلية

أثرت الحرب على اهتمام المصريين بالقضايا السياسية الداخلية، وخصوصًا المتعلقة بإجراء الانتخابات، حيث يرى بعض المراقبين أن «الزخم الذي صاحب الانتخابات خلال الأسابيع الماضية، تراجع بصورة ما على خلفية الانشغال بحرب غزة؛ ما قد يؤثر في نسب المشاركة»، وهو ما أكده (فريد زهران) ـ أحد المرشحين المنافسين على كرسي الرئاسة ـ بقوله: «من الصعب وصف التنافس الحالي بأنه تنافس محموم؛ لأن كثيراً من الظروف أدت لتراجع الاهتمام بالانتخابات الرئاسية أبرزها الوضع في غزة، والعدوان الإسرائيلي الوحشي»

فيما يرى آخرون أن الحرب قد تؤدي إلى ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات، التي تشير أغلب التوقعات أنها ستسفر عن التجديد للرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، لاعتبارات عديدة منها ظروف الحرب الراهنة في غزة والتي كشفت عن مخططات حل القضية الفلسطينية على حساب مصر عبر تهجير سكان القطاع إليها؛ وهو ما رفضه الرئيس عبد الفتاح السيسي بحزم منذ التلويح عنه، فضلًا عن التصريح به والضغط على مصر من أجل قبوله

السيناريوهات المستقبلية:

ترتبط السيناريوهات المستقبلية للموقف المصري تجاه الحرب على غزة بما سوف تسفر عنه من نتائج نهائية؛ التي يتوقع أن تتخذ الصور التالية

السيناريو الأول:

وهو أخطر السيناريوهات المحتملة وأكثرها تعقيدًا، ويتمثل في استمرار الضغط الإسرائيلي على الفلسطينيين ليقوموا باجتياح الحدود المصرية والدخول إلى سيناء، مثلما حدث عام ٢٠٠٨م، وفرض الأمر الواقع على مصر، ومن ثم تنفيذ مخطط التهجير الذي أشرنا إليه في ثنايا هذه الورقة؛ وحينها قد تلجأ مصر إلى استخدام قوتها العسكرية لحماية أمنها؛ ما يعني اتساع نطاق الحرب، وتحولها إلى حرب إقليمية، وربما حرب عالمية ثالثة، تقوض الأمن والسلم الدوليين؛ وهو ما لن تقبل به الولايات المتحدة، ولن تسمح لإسرائيل بتوريط العالم فيه؛ ولذلك صرحت أكثر من مرة، وعلى لسان عدد من المسؤولين برفض فكرة التهجير القسري، فضلًا عن إجبار مصر لقبوله؛ واقتصار الطرح المتداول في هذا الشأن على أن يكون مثل هذا الأمر بموافقة مصرية مقابل إغراءات وامتيازات مالية لإنقاذ الاقتصاد المصري من معاناته العصيبة

السيناريو الثاني:

أن ترضخ مصر لهذا الإجبار، وتتراجع عن موقفها الثابت تجاه مشروع التهجير، خشية الدخول في حرب ضد إسرائيل المدعومة عسكريًا وماليًا وسياسيًا من الإدارة الأمريكية والحكومات الأوروبية، وخصوصًا بريطانيا وألمانيا؛ وفي ظروف اقتصادية صعبة تمر بها البلاد. وحتى لا تستخدم القوة ضد الفلسطينيين لمنعهم من دخول سيناء، وإعادتهم إلى القطاع، لتتم تصفيتهم من قبل الجيش الإسرائيلي؛ وهو مشهد شديد التعقيد، لأنه سيعرض القيادة المصرية لانتقاد شعبي وعربي ودولي فيما لو تم؛ وإذا لم يتم، سيضع القيادة في مواجهة مع الشعب المصري، لما يترتب على هذا الموقف من ضياع للحقوق الفلسطينية، فضلًا عن ضياع الحقوق المصرية، عبر اقتطاع جزء من الوطن (سيناء) ليقيم فيه الفلسطينيون بصورة دائمة، ما يجعل كل ما بذل لتحريرها من دماء وعرق وجهد المصريين كأن لم يكن. وهذا ما لن تقبل به مصر قيادة وجيشًا وشعبًا، رغم مخاطره ونتائجه.

ويبقى هذا السيناريو مستبعدًا، رغم احتمال وقوعه، لأمرين: الأول: إصرار فلسطيني القطاع على عدم الخروج من أرضهم، رغم كل ما ارتكب في حقهم من مجازر وعمليات إبادة، استنكرها جل شعوب العالم وعدد معتبر من قادة دوله. الثاني: أن أية اضطرابات داخلية في مصر بسبب هذا الأمر ستفضي إلى اضطراب المنطقة، التي ستوجه شعوبها ما لديها من غضب ضد إسرائيل وشعبها. ومن البدهي القول إن موقف الرئيس المصري وموقف الحكومة المصرية حازمًا وقاطعًا في رفض مضمون هذا السيناريو، وهو ما يضفي على الموقف المصري حكمة وكياسة، رغم تعقيدات المشهد وضبابية الظروف المحيطة به

السيناريو الثالث:

الاتفاق على قبول مصر بتواجد فلسطيني مؤقت في سيناء، إلى أن تقوم إسرائيل بتصفية جميع عناصر حماس، ومن ثم إعادة الفلسطينيين إلى القطاع. وقد يبدو أنه أخف ضررًا من السيناريو السابق، إلا أنه غير مأمون العواقب لاعتبارات،

منهـا:
أن ترفض إسرائيل عودة الفـلسطينيين إلـى القطـاع بـعد تصفيـة المقاومـة، وهو الأرجـح، إن لم يكن المؤكد، حيث تثبتـه التجـارب والمواقف التاريخيـة، التـي تشـهد علـى أن إسرائيل لم تفِ باتفـاق أو عـهد قط.
أن خروج الفـلسطينيين من غزة يعنـي قبولـهم الضمنـي بتصفيـة قضيتـهم، وقطـع الأمل فـي حصولـهم علـى مطالبـهم العادلـة، التـي لم يحصلوا عليهـا وهم داخل وطنـهم، فما بالـهم لو خرجوا منـه ــ طوعًـا أو كرهًـا ــ ولعل ملف عودة اللاجئين الذي رفضت إسرائيل مناقشتـه فـي المفاوضـات السـابقة أقوى دليل علـى ذلك
أن خروج الفـلسطينيين سيشمل بـعض أو أغـلب عنـاصر حمـاس إلـى سينـاء، حيث يصـعب فرز عنـاصر حمـاس عن غيرهم من الفـلسطينيين؛ مـا يؤدي إلـى أن تتخذ حمـاس من سينـاء قـاعدة لمقاومـة الاحتلال الإسرائيلي، وتحويل الأراضـي المصريـة إلـى سـاحة حرب بين إسرائيل وحمـاس
وقد أوضـح الرئيس المصري عبد الفتـاح السيسـي هذا السينـاريو فـي سيـاق رفضـه لمـقترح تـهجير الفـلسطينيين إلـى سينـاء، ولو

بصورة مؤقتـه، لحمايتـهم من الـقصف، إلـى حين انتهـاء الحرب؛ حيث قـال ــ خلال المؤتمر الصحافـي الذي عـقد إبـان زيـارة المستشـار الألمانـي (أولاف شولتز) للقـاهرة، فـي ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣م ــ: «فكرة تـهجير الفـلسطينيين من القطـاع إلـى مصر، يعنـي حدوث أمر ممـاثل وهو تـهجير للفـلسطينيين من الضفـة الغربيـة إلـى الأردن، وبالتالـي فكرة الدولـة الفلسطينيـة التـي نتحدث عنهـا غير قابلـة للتنـفيذ». وأوضـح أن «نـقل المواطنين الفـلسطينيين من القطـاع إلـى سينـاء يعنـي (..) نـقل فكرة المقاومة والقطـاع من غزة إلـى سينـاء»، مشيرًا إلـى أن شبـه الجزيرة المصريـة «ستصبـح بالتالي قـاعدة لانطلاق عمليات ضد إسرائيل التـي من حقهـا الدفـاع عن نفسـها؛ ويتلاشـى بين أيدينـا السلام الذي حققناه، فـي إطـار فكرة تصفيـة القضيـة الفلسطينيـة». وأكد الرئيس المصري حينهـا، بـأن ذلك هو رأي ملايين المصريين، بقولـه: «إذا طـلبت من المصريين الخروج للتـعبير عن رفض الـفكرة (تـهجير الفـلسطينيين إلـى مصر)، سترون الملايين فـي الشوارع»

السيناريو الرابع:
أن يتم وقف الحرب دون تحـقيق إسرائيل أهدافهـا المعلنـة: بالقضـاء علـى حمـاس أو إقصائهـا عن السـلطة فـي غزة؛ ومن ثم تـعريض نتنيـاهو وحكومتـه للمحاكمـة والإقصـاء عن الحكم؛ ووفقًـا لـهذا السينـاريو سيستمر الصرع الفلسطينـي ــ الإسرائيلي، مـع ترقب الأطراف لمـا سيسـفر عنـه توقف الحرب من نتائـج. وهو السينـاريو المتوقـع، وفقًـا للأوضـاع القائمـة حتـى كتابـة هذه الورقـة
ولـعل مـا يجـعل هذا السينـاريو متوقعًـا، هو استمرار المقاومـة الفلسطينيـة فـي أعمالهـا العسكريـة رغم اقتراب دخول الحرب شـهرها الثـالث؛ ورغم تزايد العمليـات البربريـة الإسرائيليـة ــ عبر الـقصف الجوي والاجتيـاح البري ــ كما أن سـقف الطموحات الإسرائيليـة ممـا يمكن تحقيقـه عبر الحرب بدأ فـي الانخفـاض والتراجـع بـعد الـفشل في تحـقيق الأهداف المعلنـة عند بدء الحرب من تـفكيك حمـاس والقضـاء عليهـا وتحرير الأسرى بالقوة؛ فضلًا عن تحول المواقف الرسميـة التـي بدت منسـاقة وراء إسرائيل عند بدء الحرب؛ والمواقف الشـعبية انخدعت بالدعايـة الإسرائيليـة التـي أظـهرت إسرائيل فـي صورة الولـة المـعتدى عليهـا، فـإذا بالوقائـع تظهرهـا دولـة معتديـة ومعاديـة للإنسـانية.

النتائج:
يمكن رصد نتائـج مـا تم طرحـه خلال هذه الورقـة فـي النقـاط التاليـة:
١. اتسـم الموقـف المصـري مـن الحـرب علـى غـزة بالسـرعة (إجـراء اتصـالات مكثفـة مـع الجانبين لوقـف إطـلاق النـار، ودعوتهـا للجميـع لضبـط النفـس)، والحكمـة (التريـث فـي الـرد علـى الاعتـداء الإسـرائيلي علـى أحـد نقـاط المراقبـة المصريـة)، والحـزم (الرفـض القاطـع لتهجيـر سـكان القطـاع إلـى سـيناء/ رفـض أي دور مصـري لإدارة قطـاع غـزة فـي مرحلـة مـا بعد الحـرب)، والمرونـة، والتطـور مـع الأحـداث (ربـط خـروج الأجانـب بدخـول المسـاعدات).
٢. التصـدي للمخططـات الإسـرائيلية الهادفـة إلـى تهجيـر الفلسـطينيين قسـريًا إلـى مصـر والأردن، وتصفيـة القضيـة الفلسـطينية نهائيًـا علـى حسـاب الدولتيـن.
٣. بيـان الجانـب التاريخـي والبعـد السياسـي والاجتماعـي، الـذي دفـع حمـاس إلـى القيـام بعمليـة (طوفـان الأقصـى)، التـي قامت

إسرائيل بسببها بإعلان الحرب ــ التي حملت اسم ذي دلالة توراتية وهو (السيوف الحديدية) ــ على كل سكان القطاع للرد عليها؛ وهو ما كانت الدعاية الإسرائيلية تعمد إلى إخفائه، لإظهار إسرائيل في صورة المعتدى عليه من (وحوش بشرية) ــ حسب ما أطلق عليهم وزير الدفاع الإسرائيلي ــ التي تخوض الحرب (دفاعًا عن النفس).

٤. بعث الزخم وإعادة القضية إلى بؤرة الاهتمام الدولي عبر التركيز على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، كحل وحيد وعادل لإنهاء الصراع التاريخي في المنطقة؛ وهو الأمر الذي كانت إسرائيل تتجاهله، وتفرض تجاهله على العالم، ولعل خريطة إسرائيل التي عرضها رئيس الوزراء الإسرائيلي على ممثلي دول العالم في الدورة للأمم المتحدة في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣م، والتي تخلو تمامًا من أي وجود للأرضي الفلسطينية فيها، هي خير دليل على الصلف الإسرائيلي وعدم اعترافه بأية حقوق للفلسطينيين في أراضيهم المحتلة؛ والسعي إلى محو أو إلغاء القضية الفلسطينية من السجلات الدولية.

٥. إبراز التواطؤ والانقياد الأعمى لإسرائيل من قبل الإدارة الأمريكية وعديد من قادة الدول الأوروبية، عبر استجابتهم لمطالب إسرائيل ورغباتها، والصمت ــ الذي تحول في الحرب الحالية إلى تأييد ــ على ما تقوم به من جرائم ضد الإنسانية، ومخالفات للمواثيق والمعاهدات الدولية، كاستخدام الأسلحة الممنوعة دوليًا في قتل المدنيين من النساء والأطفال، واستهداف المستشفيات، وسيارات الإسعاف، والمساجد والكنائس، والمدارس التابعة للمنظمات الدولية (الأونروا)، وهدم المنازل والمخابز، وفرض حصار على السكان لمنع وصول الأدوية والطعام والمياه والوقود... وغيرها من الاحتياجات الضرورية إليهم. الأمر الذي بدأ الشعب الأمريكي وغيره من الشعوب الأوروبية في رفضه والاعتراض عليه، والاعتراض على قادتهم في التماهي معه وتأييده؛ والتعبير عن ذلك عبر المظاهرات ووسائل التواصل الاجتماعي.

٦. إعادة مصر إلى مكانتها وأهميتها الإقليمية والدولية، حيث كانت القاهرة منذ بداية الحرب وخلال أسابيعها المتعاقبة مقصدًا لعديد من قادة العالم وكبار السياسيين والدبلوماسيين لالتقاء رئيسها ووزير خارجيها وكبار مسؤوليها للنقاش والتباحث وتبادل الرأي واستعراض وجهات النظر في الأساليب والوسائل التي تساعد في حل الأزمة وعدم تفاقمها ووقف الحرب.

٧. التعويل على الدور المصري في حل العديد من المشاكل التي اقترنت بالحرب، كدخول المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى المحاصرين داخل القطاع؛ وإخراج العالقين من الأجانب وحملة الجنسية المزدوجة من عزة إلى مصر، ومن ثم إلى دولهم بعد التنسيق مع سفاراتهم وقنصلياتهم داخل مصر؛ والوساطة لدى حماس وإسرائيل للإفراج عن الأسرى الإسرائيليين والمعتقلين الفلسطينيين، حيث تمت عمليا التسليم والاستلام عند معبر رفح الحدودي داخل مصر.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net